المحتويات

ملخص الدراسة 6
مقدمـــة 8
اشكالية الدراسة، وتساؤلاتها: 16
منهجية الدراسة 17
الفصل التمهيدي: سلطة القاضي في النزاع المدني بشكل عام 19
المبحث الأول: ماهية سلطة القاضي في الخصومة المدنية 19
المطلب الأول: مفهوم سلطة القاضي المدني 19
المطلب الثاني: حياد القاضي ومدى ارتباط سلطاته بالنظام العام 22
الفرع الأول: الحياد وسلطة القاضي 22
الفرع الثاني: مدى ارتباط سلطة القاضي بالنظام العام 23
المطلب الثالث: ضوابط على سلطة القاضي في إدارة الخصومة المدنية 26
الفرع الأول: قيود (ضوابط) تفرضها القواعد العامة 27
الفرع الثاني: قيود بحكم القانون (ضوابط قانونية) 29
المبحث الثاني: مظاهر سلطة القاضي في الخصومة المدنية. 37
المطلب الاول: مظاهر الدور الايجابي لسلطة القاضي 37
المطلب الثاني: مظاهر سلطة القاضي في تقدير البطلان 43
الفرع الأول: سلطة القاضي في الحكم بالبطلان بحسب حالاته 46
الفرع الثاني: سلطة القاضي في تقدير صحة العمل الاجرائي 50
الفرع الثالث: سلطة القاضي في تصحيح البطلان 51
الفصل الأول: سلطة القاضي في الطلبات 54
المبحث الأول: سلطة القاضي في الطلبات الأصلية 54
المطلب الأول: سلطة القاضي في تقدير مدى اختصاصه بنظر الطلب الأصلي 54
الفرع الأول: سلطة القاضي في مجال الاختصاص الوظيفي (الولائي) 55
الفرع الثاني: سلطة القاضي في مجال الاختصاص النوعي 55
الفرع الثالث: سلطة القاضي في مجال الاختصاص القيمي 56
الفرع الرابع: سلطة القاضي في مجال الاختصاص المكاني (المحلي) 62
الفرع الخامس: سلطة القاضي في الإحالة لعدم الاختصاص 63
الفرع السادس: سلطة القاضي في مجال الاختصاص الدولي 69
المطلب الثاني: سلطة القاضي في تقدير نطاق الطلب الأصلي 74
الفرع الأول: سلطة القاضي في تقدير نطاق الطلب الأصلي من حيث أطرافه 75

الفرع الثاني: سلطة القاضي في تقدير نطاق الطلب الأصلي من حيث موضوعه (محل الادعاء) 76
الفرع الثالث: سلطة القاضي في تقدير نطاق الطلب الأصلي من حيث السبب 85
المطلب الثالث: سلطة القاضي في تقدير شروط قبول الإدعاء 89
الفرع الأول: تقدير القاضي لقانونية المصلحة 90
الفرع الثاني: تقدير القاضي للمصلحة الشخصية المباشرة 93
الفرع الثالث: تقدير القاضي للمصلحة القائمة والحالة 95
المبحث الثاني: سلطة القاضي في الطلبات العارضة 97
المطلب الاول: سلطة القاضي في تقدير طلبات الخصوم العارضة 99
الفرع الأول: سلطة القاضي في تقدير طلبات المدعي الإضافية الخاصة 99
الفرع الثاني: سلطة القاضي في تقدير طلبات المدعي الإضافية المرتبطة 102
الفرع الثالث: سلطة القاضي في تقدير طلبات المدعى عليه العارضة (المقابلة) 103
الفرع االرابع: سلطة القاضي في تقدير طلبات المدعى عليه المقابلة الخاصة 104
المطلب الثاني: سلطة القاضي في تقدير طلب الغير بالتدخل في الخصومة 106
الفرع الأول: تقدير القاضي لطلب التدخل الهجومي (الإختصامي) 106
الفرع الثاني: تقدير القاضي لطلب التدخل الانضمامي 107
المطلب الثالث: سلطة القاضي في تقدير طلبات الاختصام وإدخال الغير 108
الفرع الأول: تقدير القاضي لطلب الخصوم باختصام الغير 108
الفرع الثاني: سلطة القاضي في إدخال الغير 111
الفصل الثاني: سلطة القاضي في الدفوع 117
المبحث الأول: سلطة القاضي في تقدير الدفوع الشكلية 119
المطلب الأول: تقدير القاضي لطبيعة الدفع الشكلي 119
المطلب الثاني: تقدير القاضي للدفوع الشكلية غير المتعلقة بالنظام العام 122
المطلب الثالث: سلطة القاضي في إثارة الدفوع الشكلية من تلقاء نفسه 124
المبحث الثاني: سلطة القاضي في تقدير الدفوع المتعلقة بعدم القبول 125
المطلب الأول: تقدير القاضي لطبيعة الدفع بعدم القبول وحالاته 126
المطلب الثاني: سلطة القاضي في إثارة الدفع بعدم القبول 130
المبحث الثالث: سلطة القاضي في الدفوع الموضوعية 132
المطلب الأول: تقدير القاضي لطبيعة الدفع الموضوعي وحالاته 132
المطلب الثاني: تقدير القاضي لحق الخصم في إثارة الدفوع الموضوعية 134
المطلب الثالث: سلطة القاضي في إثارة الدفوع الموضوعية من تلقاء نفسه 136
الفصل الثالث: مظاهر سلطة القاضي من أدلة الاثبات 138
المبحث الأول: موقف القاضي من السندات في الإثبات 143
المطلب الأول: موقف القاضي من السندات المعدة للإثبات 143
الفرع الأول: موقف القاضي من السندات الرسمية في الإثبات 143

الفرع الثاني: موقف القاضي من السندات العرفية (العادية) في الإثبات 146
المطلب الثاني: موقف القاضي من السندات غير المعدة للإثبات 149
الفرع الأول: موقف القاضي من الإثبات بالرسائل والبرقيات 150
الفرع الثاني: موقف القاضي من الإثبات بالدفاتر التجارية 151
المبحث الثاني: موقف القاضي من الأدلة الأخرى في الإثبات (غير المعدة مقدما) 153
المطلب الأَول: موقف القاضي من شهادة الشهود 153
المطلب الثاني: موقف القاضي من الإقرار والاستجواب 158
الفرع الأول: موقف القاضي من الإقرار 158
الفرع الثاني: سلطة القاضي في استجواب الخصوم 161
المطلب الثالث: موقف القاضي من اليمين والقرائن 162
االفرع الأول: موقف القاضي من اليمين في الإثبات 162
الفرع الثاني: موقف القاضي من القرائن في الإثبات 166
الفصل الرابع: سلطة القاضي في مجال عوارض الخصومة 169
المبحث الأول: سلطة القاضي في حالة العوارض التي تؤدي إلى ركود الخصومة 169
المطلب الأول: سلطة القاضي في شطب الدعوى 170
المطلب الثاني: سلطة القاضي في وقف الخصومة 171
الفرع الأول: تقدير القاضي للوقف الاتفاقي 172
الفرع الثاني: تقدير القاضي لوقف الخصومة للفصل في مسألة أولية 174
الفرع الثالث: تقدير القاضي للوقف بحكم القانون 179
المطلب الثاني: سلطة القاضي في حالة انقطاع الخصومة 180
الفرع الأول: تقدير القاضي لانقطاع الخصومة بوفاة أحد الخصوم 183
الفرع الثاني: تقدير القاضي لانقطاع الخصومة بفقدان الأهلية 185
الفرع الثالث: تقدير القاضي لانقطاع الخصومة بزوال الصفة 187
المبحث الثاني: سلطة القاضي في إقرار انتهاء الخصومة بغير حكم في موضوعها 189
المطلب الأول: سلطة القاضي في الحكم بسقوط الخصومة 189
المطلب الثاني: سلطة القاضي في انهاء الخصومة بمضي المدة 195
المطلب الثالث: سلطة القاضي في حالة ترك الخصومة 200
الخاتمـــة 205
التوصيات 209
قائمة المصادر والمراجع 212